

Distr.: General  
14 February 2020  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

## الوثائق الرسمية

### اللجنة الخامسة

#### محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مافرويانيس . . . . . (قبرص)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ترزي

### المحتويات

بيان من رئيس الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة

البند 137 من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (تابع)

البعثات السياسية الخاصة (تابع)

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية

والبعثات الأخرى

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

البند 5 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section ([dms@un.org](mailto:dms@un.org)).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق



افتتحت الجلسة الساعة 10:10.

#### بيان من رئيس الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة

1 - السيد محمد - باندي (رئيس الجمعية العامة): قال إنه على ثقة كبيرة من أن أعضاء اللجنة الخامسة والمكتب والأمانة سيتمكنون من النهوض بأعمال اللجنة خلال الدورة الحالية. ولا مجال للمبالغة في تقدير أثر هذا العمل. وأشار إلى أن القرارات التي اتخذتها اللجنة تؤثر على قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ الولايات الصادر بها تكليف من الدول الأعضاء وتحدد معالم العمل في إطار كل ركيزة من الركائز الرئيسية الثلاث للمنظمة، وهي: السلام والأمن؛ التنمية؛ وحقوق الإنسان. كما تعكس قرارات اللجنة الالتزام الجماعي للدول الأعضاء بتقاسم العبء المالي وتمويل الأنشطة التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة. وأعرب عن ثقته في أن توافق الآراء سيظل ممارسة صنع القرار المتبعة في اللجنة.

2 - وأضاف قائلاً إن أعضاء اللجنة يدركون تماماً دون شك الحاجة إلى مزيد من العناية والتعاون في الوقت الذي تقوم فيه الأمم المتحدة بنقلة حاسمة من ميزانية لفترة سنتين إلى ميزانية سنوية. وقد قررت الجمعية العامة ضرورة مضاعفة الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن شأن إنجاز عمل اللجنة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020 بنجاح وفي أوانه أن يسهم إسهاماً مهماً في هذا الصدد عن طريق كفالة أن تكون المنظمة في وضع مناسب يسمح لها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إنه وفريقه سيتابعون مداورات اللجنة ويقفون على أهبة الاستعداد لدعمها في النهوض بعملها المهم.

3 - وأكد أن الأمم المتحدة تواجه أزمة سيولة. وقال إنه يرغب في أن يضم صوته إلى صوت الأمين العام في دعوة جميع الدول الأعضاء إلى دعم المنظمة عن طريق الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بموجب الميزانية وجدول الأنصبة المقررة. وختم كلامه قائلاً إنه ينبغي للوفود، من جانبها، أن تفعل كل ما في وسعها لضمان أن تفي البلدان التي تمثلها بمسؤولياتها. وإنه على ثقة من أن تضافر مساعيها سيؤدي ثماره للجميع.

البند 137 من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/74/501)

4 - السيدة بولارد (وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال): قالت إنه منذ العرض الذي قُدم بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة في الجلسة الثالثة للجنة المعقودة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، ظل عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة في الميزانية العادية بالكامل عند 131، في حين أن المدفوعات التي وردت قد رفعت عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام بالكامل إلى 40، وعدد الدول التي سددت أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين بالكامل إلى 107، وعدد الدول التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل لجميع الفئات إلى 38. كما وردت مساهمات في الميزانية العادية من ثلاث دول أعضاء واشتراكات في عمليات حفظ السلام من خمس دول أعضاء، في حين سددت دولة عضو واحدة تكاليف عملية واحدة لحفظ السلام عن الفترة التي لم يصدر بشأنها تكليف.

5 - السيد كتحدا (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة يساورها بالغ القلق بشأن الأزمة المالية المستقلة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالميزانية العادية. وأوضح أن قد استُنفد صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص بالكامل للسنة الثانية على التوالي، واضطرت الإدارة مرة أخرى إلى اللجوء إلى الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة، وهي من ممارسات الميزانية غير السليمة وغير القابلة للاستمرار. وأوضح أن المجموعة درست مقترحات الأمين العام السابقة بشأن اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة أزمة السيولة بروح بناءة وبحسن نية. وللأسف، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير المقترحة. وفي حين أن المجموعة لا تزال ملتزمة بدراسة أي مقترحات أخرى تُقدّم، فإنها تؤكد من جديد أن هذه المقترحات يجب أن تكون قابلة للاستمرار، استناداً إلى الممارسة الجيدة في مجال الميزانية، ويجب ألا تتقل العبء المالي بصورة غير عادلة إلى البلدان النامية التي لديها قدرة أقل على الدفع من الناحية النسبية.

6 - وأضاف قائلاً إن المجموعة تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء التي سددت جميع أنصبتها المقررة بالكامل، وللدول الأعضاء التي بذلت جهوداً لتقليص حجم اشتراكاتها غير المسددة. والمجموعة تتعاطف مع الدول الأعضاء التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية لأسباب خارجة عن إرادتها. وفي الوقت نفسه، إنها تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن أي امتناع متعمد من جانب واحد عن دفع الاشتراكات تلجأ إليه الدول الأعضاء التي لديها القدرة على الدفع أمر غير مقبول، لا سيما

نفسه، فإن الوضع النقدي للميزانية العادية أخذ في التدهور. وتتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 تمويلا للولايات الجديدة والموسعة المهمة الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك تعزيز الدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتدريب الموظفين وتطويرهم من أجل دعم الإصلاحات، إلى جانب الموارد اللازمة لثلاث آليات للتحقيق. ومع ذلك، فإن النقص في النقدية يقوّض بالفعل قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ الولايات، ودفع أجور الموظفين، واستخدام الموارد غير المتعلقة بالموظفين للاضطلاع بالأنشطة المدرجة في الميزانية، فضلا عن تعريض تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح للخطر في سنته الأولى الحاسمة بمنع المديرين من التركيز على التحسينات التشغيلية الحقيقية في المقر وفي الميدان. وإزاء هذه الخلفية، من الأهمية بمكان أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

11 - وأردف قائلاً إنه مما يؤسف له أن عدد الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد أنصبتها المقررة بالكامل والمبالغ المستحقة للمنظمة قد ازداد مقارنة بنفس الفترة من عام 2018، على الرغم من التحذيرات المتعددة بشأن الأثر المحتمل على تنفيذ الولايات. ويُطلب الآن إلى البعثات السياسية الخاصة أن توائم إنفاقها مع السيولة، مما يشوه الرؤية الواردة في الميزانية البرنامجية. وذكر أن الوفود بدأت أيضا ترى الآثار على عملها، مع تقنين دعم الأمانة العامة وإعاقة سير الأعمال العادية للجمعية العامة. وفي حين أن الحالة ليست مثالية، يجب على الوفود أن تنتهز الفرصة لإدخال تحسينات على أساليب العمل وبالتالي توفير موارد قيّمة. ولقد قدم عدد من الدول الأعضاء مبالغ نقدية إضافية للمنظمة عن طريق تسديد أنصبتها المقررة لحفظ السلام للسنة بكاملها. غير أن هذه التدابير التي تتخذها قلة من الدول، وإن كانت مفيدة وموضع تقدير على حد سواء، لا يمكن أن تكون بديلا عن سداد جميع الدول الأعضاء للأنصبة المقررة في حينها.

12 - وفي الختام، قال إن الوفود الثلاثة تواصلت بتأييد طلب الأمين العام بشأن مرونة الميزانية لمعالجة المسائل العامة الأساسية التي تسهم في مشاكل السيولة. وقد أدت أوجه الجمود في الميزانية، مقترنة بمشاكل السيولة الخطيرة، إلى تأخير الأنشطة التي صدر بها تكليف بالفعل، ويجب معالجتها للسماح بالتنفيذ التام والفعال لجميع هذه الأنشطة. ولا يمكن للدول الأعضاء أن تسمح باستمرار هذه الحالة أو النظر إليها من زاوية سير الأمور كالمعتاد.

عند الامتناع مرارا وتكرارا عن دفع الاشتراكات في محاولة لممارسة النفوذ السياسي. وفي الوقت الراهن، يمكن أن يُعزى نحو 76 في المائة من جميع الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية وأكثر من نصف جميع الأموال المستحقة للأمم المتحدة إلى دولة عضو واحدة لا تزال متمسكة بامتيازاتها الخاصة، على الرغم من استقاداتها بالفعل من إخلال أساسي في طريقة تحديد كيفية تمويل المنظمة.

7 - ومضى يقول إن هذا السلوك غير المسؤول أسهم في الأزمة الراهنة وأجبر المنظمة على اتخاذ تدابير صارمة، بعضها سيؤثر على تنفيذ الولايات. وأشار إلى أن المجموعة يساورها القلق بشأن أثر تلك التدابير على ركيزة التنمية، بما في ذلك عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الاقتصادية الإقليمية، ومراكز العمل والمكاتب التابعة للأمم المتحدة، ووجود الأمم المتحدة في البلدان النامية، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة. ومن دواعي القلق الأخرى الآثار المترتبة على إصدار وتوزيع رسائل الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة. ويجب أن تتاح هذه الرسائل، التي كثيرا ما تتناول مسائل سياسية وأمنية مهمة وحساسة من حيث التوقيت، في أقرب وقت ممكن، على الأقل باللغة الإنكليزية.

8 - وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، ذكر أن المجموعة يحذوها التفاؤل إذ تلاحظ أن هناك بالفعل نتائج ملموسة من التدابير المعتمدة في قرار الجمعية العامة 307/73 بشأن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة. ويسرها كذلك أن تعلم بأن الأمين العام ملتزم بالوفاء بالتزامات تجاه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بأسرع ما يمكن؛ وينبغي إيلاء أولوية عالية لتسديد أقصى قدر من المبالغ المردودة فصليا.

9 - وفي الختام، رأى أن الحل البسيط لأزمة السيولة هو أن تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، حيث أنه لا يوجد قدر من المرونة في آليات الميزانية من شأنه أن يعوّض النقص الأساسي في الموارد المالية. وفي غضون ذلك، ينبغي للأمانة العامة أن تحسن الأداء العام للميزانية وأن تعزز المساءلة لضمان استخدام أموال دافعي الضرائب في الدول الأعضاء بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

10 - السيد أربايتير (كندا): تكلم أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إنه مع تجميع نقدية حفظ السلام وإصدار رسائل الإشعار السنوية بالأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، فإن المنظمة أقدر على الوفاء بالتزاماتها تجاه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وفي الوقت

13 - السيد غونزالو (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ وكذلك باسم أوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يساوره قلق بالغ بشأن أزمة السيولة التي تواجهها الأمم المتحدة. وفي كل عام، تصبح الحالة أكثر خطورة، مع حدوث حالات عجز نقدي في وقت أبكر، وبقائها لفترة أطول واستحقاقها، وعدم تركيز قيادة المنظمة على تنفيذ الولايات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بل على إدارة السيولة وبقاء النقدية يوميا. وهذا يهدد بتقويض فعالية المنظمة. وينبغي للدول الأعضاء التي لم تسدد أنصبتها المقررة بعد أن تعالج هذه الحالة باعتبارها أولويتها القصوى، وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تسدد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

14 - وأضاف قائلا إن الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لإدارة مواردها بكفاءة وفعالية من أجل إبقاء تنفيذ الولايات على المسار الصحيح هي موضع ترحيب. وينبغي السعي إلى تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة وتحديد الفوائد المعينة المترتبة على الإصلاح. وفي الجزء الثاني من الدورة الثالثة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة في حزيران/يونيه 2019، أبدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استعدادها لاعتماد تدابير من شأنها أن تتيح للأمين العام إدارة ميزانيته على نحو أكثر استراتيجية مع الحفاظ على أعلى معايير الشفافية والمساءلة. ومن المؤسف أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المقترحات المتعلقة بالميزانية العادية. وقد أعاق العديد من جوانب عملية الميزانية الإدارة الفعالة، فضلا عن التسبب بتفاقم حالة نقدية صعبة بالفعل. وينبغي إبقاء أداء صندوق رأس المال المتداول والصناديق الاحتياطية الأخرى قيد الاستعراض الدقيق لكفالة ملاءمة عملها للغرض المنشود في السياق الحالي.

15 - واسترسل قائلا إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بقلق الزيادة في الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام والنقصان في مجموع النقدية المتاحة. وفي الوقت الذي يُطلب فيه من الأمم المتحدة أن تستجيب على نحو أكثر تواترا للتحديات الناشئة، يجب على الدول الأعضاء أن تقي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة وأن تسمح لها بأداء ولاياتها. وقال إن من دواعي سرور الاتحاد الأوروبي أن يعلم بأن القرارات المتخذة في حزيران/يونيه 2019 تساهم في حالة نقدية يمكن التنبؤ بها بقدر أكبر لعمليات حفظ السلام وفي دفع المبالغ في أوانه

16 - وأعلن أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها مدافعة قوية عن مبادئ تعددية الأطراف، ملتزمة بتوفير الموارد اللازمة لتمكين المنظمة من الوفاء بولاياتها. وكفالة السلامة المالية للأمم المتحدة هي المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء والمنظمة. وختم كلامه قائلا إن تعزيز أسس مالية سليمة ومستقرة للأمم المتحدة ودعم الأمين العام في إصلاحاته من أولويات الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر مساهم مالي جماعي في الأمم المتحدة.

17 - السيد غفور (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة يساورها بالغ القلق إزاء الحالة المالية في الأمم المتحدة ولا سيما الحالة المتردية للميزانية العادية. وفي الجزء الثاني من الدورة الثالثة والسبعين المستأنفة، أيدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة الوضع، مثل الاقتراح الداعي إلى تجديد مبلغ 63.2 مليون دولار المسحوب من الحساب الخاص. ومن المؤسف أنه قد تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

18 - ورأى أن أبسط الحلول وأكثرها فعالية لا تزال أن تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. وهذا التزام قانوني مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه التزام أخلاقي يقع على عاتق الدول الأعضاء التي يجب أن تزود الأمين العام بالموارد الكافية لتنفيذ الولايات التي توافق عليها. ومما يؤسف له أن الدول الأعضاء تخفق في كلتا الحالتين. وقال إن أثر أزمة السيولة على عمل المنظمة واضح للجميع. وقد حان الوقت لكي تبدي كل دولة عضو إرادة سياسية أكبر وإحساسا أكبر بالمسؤولية تجاه المجتمع الدولي من خلال الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

19 - وختم كلامه قائلا إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تتعاطف مع الدول الأعضاء التي تواجه صعوبات حقيقية في دفع أنصبتها المقررة بسبب عوامل خارجة عن إرادتها، وتثني على الدول الأعضاء التي تسعى إلى القيام بذلك على الرغم من هذه الصعوبات. وعلى الرغم

22 - وأضافت قائلة إن عمليات حفظ السلام ستبقى قائمة بفضل التدابير المعتمدة في قرار الجمعية العامة 307/73، على الرغم من امتناع بعض الدول الأعضاء عن سداد مدفوعاتها. غير أنه مما يثير الجزع أن العجز النقدي في الميزانية العادية يزيد الآن بمبلغ 230 مليون دولار عما كان عليه خلال الشهر نفسه من عام 2018. ولا تعزى تلك الحالة إلى الجمود الهيكلي في تنفيذ الميزانية، على نحو ما ادعى البعض، بل إلى حالات التأخر في دفع اشتراكات الدول الأعضاء، حيث لا تمثل المبالغ الواردة حتى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019 سوى 70 في المائة من الأنصبة المقررة للسنة الحالية مقارنة بـ 78 في المائة في السنة السابقة. وعلى الرغم من أن وفد بلدها يعترف بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحقيق وفورات في كل مجال ممكن، فإنه يشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية على موظفي المنظمة وعلى الأداء السليم للعمليات الحكومية الدولية.

23 - وأردفت قائلة إن البلد المسؤول في المقام الأول عن الحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة هو الولايات المتحدة الأمريكية، التي، على الرغم من تذكيرها بانتظام الدول الأعضاء بكونها مساهما ماليا رئيسيا في المنظمة، تدين بمبلغ 800 مليون دولار في إطار الميزانية العادية، أي ما يعادل 72 في المائة من جميع الأنصبة المقررة المستحقة على الدول الأعضاء، وتدين بمبلغ يزيد قليلا على 122 2 مليون دولار في إطار ميزانية حفظ السلام، وهو ما يمثل أكثر من 50 في المائة من إجمالي المبلغ المستحق. ويترتب على عدم توفر تلك المبالغ عواقب ملموسة حقا، تحد من قدرة المنظمة على التعامل مع مناسبات هامة مثل الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة وعلى حماية أرواح العاملين في مناطق النزاع. ولا تزال الولايات المتحدة غير متأثرة بتلك الاعتبارات وتواصل إخضاع الأمم المتحدة للابتزاز المالي. وبدلا من تخصيص الموارد عن طريق الجمعية العامة، وهي هيئة ديمقراطية عالمية، فهي تختار تقديم ملايين الدولارات للبرامج والأنشطة الخارجة عن الميزانية بهدف التحكم في استخدام تلك الأموال بشكل انفرادي. وشكاوى الولايات المتحدة بشأن مبلغ أنصبتها المقررة مخزية بالنظر إلى أنها تدفع أقل بكثير مما ينبغي وفقا لقدرتها على الدفع وبالنظر إلى أن الفوائد التي تعود على اقتصادها من التعاملات التجارية لشركاتها مع الأمم المتحدة ومن وجود المنظمة على أراضي الولايات المتحدة قد بلغت قيمتها قرابة 640 I مليون دولار في نهاية عام 2018.

من زيادة حصة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من المبالغ المقررة، فإنها لا تزال ملتزمة التزاما قويا بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة. وهي تدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى إعادة تأكيد دعمها للأمين العام في عمله وتجديد التزامها بالأمم المتحدة وبتعددية الأطراف.

20 - السيد أمان (سويسرا): تكلم أيضا باسم ليختنشتاين، فقال إن البلدين سيواصلان الوفاء بالتزاماتهما المالية تجاه الأمم المتحدة. وهما ملتزمان بدفع اشتراكاتهما بالكامل وفي حينها، ويشجعان الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوهما. وقد اتخذت خلال العام الماضي خطوات هامة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها. غير أنه لم يحرز تقدم كاف فيما يتعلق بالميزانية. وعلى الرغم من أن التدابير المتخذة فيما يتعلق بميزانية حفظ السلام والأخذ بميزانية عادية سنوية على أساس تجريبي هي موضع ترحيب، فإن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير الأخرى المقترحة للميزانية العادية قد أدى إلى حالة مالية مثيرة للقلق الشديد وتفاقم مشاكل السيولة. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة. واعتبر أن منهجية الميزانية وإطارها التنظيمي قد عفا عليهما الزمن، وأن هناك أوجه ضعف هيكلية يجب معالجتها. ومن الضروري إعطاء الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول، مزيدا من الفسحة في إدارة الميزانية، بما في ذلك سلطة إعادة توزيع الموارد بين أبواب الميزانية استجابة للاحتياجات المتغيرة، مع ضمان الشفافية والمساءلة أمام الدول الأعضاء. وذكر أن سويسرا وليختنشتاين تؤيدان بقوة تعددية الأطراف. وهما تعترفان بالدور المركزي للأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية، وتدعوان الدول الأعضاء إلى تزويد المنظمة بالموارد الكافية لتنفيذ ولاياتها.

21 - السيدة دي أرماس بونتشانغ (كوبا): قالت إنه لا يمكن تجاهل مشاكل السيولة المتفاقمة في المنظمة. وأشارت إلى أن الأمين العام يضطر مرة أخرى إلى أن يطلب إلى الدول الأعضاء تسديد مستحقاتها للمنظمة، على الرغم من التزامها بالقيام بذلك. وعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها اللجنة خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، فإن متأخرات الدول الأعضاء المستحقة للمنظمة لا تزال تتجاوز اشتراكاتها بكثير. ويجب على الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وفي الوقت نفسه، يجب إيلاء الاعتبار للظروف الخاصة التي تمنع بعض البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها المالية رغم إبدائها الإرادة السياسية للقيام بذلك.

24 - وتابعت قائلة إن كوبا تعرب عن تقديرها للاعتراف الذي حصلت عليه للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة. وهي تواجه خلال قيامها بذلك تحديات ناجمة عن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على مدى السنوات الـ 57 الماضية. وتعوّق تلك السياسة البالية كوبا أحيانا عن دفع اشتراكاتها إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وفي الوقت الذي يبدو فيه أن حكومة الولايات المتحدة تعزز الحظر، اختار شعب كوبا وحكومتها عدم الانغلاق على النفس بعيدا عن العالم، بل بالأحرى اعتناق تعددية الأطراف، وهما بيدلان في سبيل ذلك كل ما في وسعهما لتقديم مساهمتهما الصغيرة إلى الأمم المتحدة.

25 - السيدة باترسورين (منغوليا): قالت إنه في الوقت الذي تواجه فيه تعددية الأطراف تحديات، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تسعى جاهدة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وزيادة ديناميتها. وأعربت عن تقدير وفد بلدها لمبادرات الإصلاح التي يسطع بها الأمين العام والتزامه بتحقيق نتائج على أرض الواقع. وأضافت أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تدعم جهوده في هذا الصدد. وعلى الرغم من أنه يجب الاعتراف بالصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة، فإن الأمل معقود على ألا تؤثر تدابير التقشف الناتجة عن ذلك على مداولات اللجنة. ولا تعتمد الصحة المالية للأمم المتحدة إلا على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية في أوانها. وأشارت إلى أن وفد بلدها يعرب عن امتنانه للدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل، وللدول الأعضاء التي بذلت جهودا لخفض اشتراكاتها غير المسددة. وقد سددت منغوليا، من جانبها، نصابها المقرر للميزانية العادية في أوانه. ويجب ألا يغيب عن البال أن ولاية الأمم المتحدة مستمرة في التوسع حتى مع انخفاض الميزانية العادية. ويسر وفد بلدها أن يعلم بأن الأمين العام ملتزم بالوفاء بالتزامات تجاه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بأسرع ما يمكن، على الرغم من مشاكل التدفق النقدي. ويعرب وفد بلدها عن ثقته بأن يولي الأمين العام أولوية عالية لتسديد أقصى قدر من المبالغ المردودة فصليا.

26 - السيدة كالامونيا (زامبيا): قالت إن التراجع الاقتصادي العالمي كان له أثر سلبي على اقتصاد زامبيا، حيث من المتوقع أن يتباطأ النمو في عام 2019 إلى 2 في المائة، مقارنة بالنمو الفعلي الذي بلغ 3,7 في المائة في عام 2018. وأثرت الظروف المناخية السيئة، ولا سيما شح الأمطار خلال موسم الأمطار 2018/2019، على الإنتاج الزراعي وتوليد الكهرباء، في حين كان لانخفاض توليد

27 - السيد كاكاتور (الهند): قال إنه على الرغم من محاولات البعض التقليل من شأن أزمة السيولة التي تؤثر على الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام على حد سواء، فإن آثارها لم تزد إلا وضوحا. وفي عام 2019، قام مجلس مراجعي الحسابات، لأول مرة، بفحص حالة السيولة في الميزانية العادية وتقديم تقرير عن ذلك (A/74/5 (Vol. I)). وتشير النتائج التي خلص إليها المجلس إلى حدوث تدهور تدريجي في جميع النسب المالية الأربع للميزانية العادية. وينبغي لمراجعي الحسابات أن يواصلوا دراسة أثر أزمة السيولة، بما في ذلك على ميزانية حفظ السلام. وفي هذا الصدد، استخدم الأمين العام مرة أخرى في عام 2019 أموالا من بعثات حفظ السلام المغلقة - وهي أموال مخصصة لسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات - من أجل دفع مرتبات الموظفين. ونتيجة لذلك، لا يزال 27 بلدا مساهما بقوات، بما فيها 17 بلدا من مجموعة الـ 77 والصين، ومن بينها الهند، ينتظر سداد التكاليف. وينبغي أن تُناقش المشكلة وتُعالج على نحو شامل.

28 - وأضاف قائلاً إن تدابير التقشف التي أعلن عنها الأمين العام في الأسبوع الماضي، وإن كانت تشجع على الاستخدام الحكيم للموارد، تطرح أيضا أسئلة أساسية بشأن مبرر وجود الأمم المتحدة. ولا يبدو أن الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص وحسابات حفظ السلام المغلقة قد سد الفجوة في السيولة. وبما أن 70 في المائة من الميزانية العادية يُصرف لتغطية تكاليف الموظفين، بما في ذلك المرتبات، التي تحدد على أساس مبدأ نوبلمير المفرط في السخاء إلى حد ما، فهناك قلق، ربما لأول مرة، بشأن عدم دفع مرتبات موظفي الأمم المتحدة. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية ضمان عدم استمرار الحالة المالية الراهنة. ويمكن أن تساعد في هذا الصدد مبادرات من قبيل حديقة غاندي للطاقة الشمسية التي افتتحت مؤخرا،

32 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها اضطر إلى تسليط الضوء على تلك المسائل بسبب التجربة الأخيرة لسري لانكا، التي تعرضت ظلماً لإجراء مريب من جانب إدارة عمليات السلام. فقد قررت تلك الإدارة بشكل انفرادي اتخاذ إجراءات عقابية ضد سري لانكا، وبذلك انتهكت مذكرة تفاهم مبرمة مع بلد ذي سيادة وطعنت في قرار رئيس دولة. ولم تردّ الأمانة بعد رسمياً على الرسائل الخطية التي أرسلت إليها بشأن المسألة قبل أكثر من شهر؛ وتلك المراسلات الرسمية هامة من أجل تجنب ما قد ينشأ من لبس وسوء فهم عند تقديم المعلومات شفويًا. ومن الضروري ضمان ألا تكون تلك العمليات الخاطئة منهجية والحفاظ على الأخلاقيات المهنية في المنظمة.

33 - وتابعت قائلة إنه على الرغم من أن سري لانكا ما برحت تسهم بصورة منتظمة في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام 1960، فإن حكومة بلدها تود أن تعرف ما إذا كان يجوز لدولة عضو أن تخفض مساهمتها تمثيلاً مع تقليص عمليات نشر قواتها. وتتطلع حكومة بلدها إلى تلقي توضيحات بشأن تلك المسألة وردود على الرسائل الموجهة إلى إدارة عمليات السلام.

34 - وقالت إن وفد بلدها يعرب عن تقديره لتأكيدات الأمين العام بالوفاء بالالتزامات تجاه الدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات بأسرع ما يمكن استناداً إلى توافر الأموال. ومع ذلك، يجب على المنظمة أيضاً أن تقي بالتزاماتها تجاه حفظة السلام الذين يتعين استبدالهم، وقت إعادتهم إلى الوطن. وأخيراً، من المهم ضمان وجود نظام يمكن التنبؤ به لدفع جميع مستحقات حفظ السلام.

35 - السيد فو داوبنغ (الصين): قال إن الموارد المالية الكافية التي يمكن التنبؤ بها هي الضمان المادي لتنفيذ ولايات المنظمة وأنشطتها المقررة. ولذلك تؤيد الصين الجهود الرامية إلى الإبقاء على ميزانية الأمم المتحدة عند مستوى مناسب وضمان وضع مالي سليم ومستدام للمنظمة. ورأى أن مفتاح حل أزمة السيولة الحالية في الميزانية العادية هو دفع الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء في حينها وبشكل كامل. وفي إطار جدول الأنصبة المقررة الجديد، زادت معدلات الأنصبة المقررة على الصين في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام بنسبة 52 و 49 في المائة على التوالي. ومع ذلك، فإن الصين، بوصفها بلداً نامياً مسؤولاً وثاني أكبر مساهم في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، دفعت في عام 2019 نحو 335 مليون دولار من اشتراكات الميزانية العادية في موعدها، بالكامل، ودون شروط، ودفعت اشتراكات لحفظ السلام بقيمة 1,135 بليون دولار. وينبغي

وهي مجموعة من الألواح الشمسية تبرعت بها الهند ومثبتة على سطح مبنى مقر الأمم المتحدة.

29 - وتابع قائلاً إنه لم تسدد سوى 131 دولة عضواً أنصبتها المقررة المتصلة بالميزانية العادية للسنة الحالية. والهند، وهي بلد نام، لم تسدد جميع مستحقاتها في أوانها فحسب، بل سددت أيضاً جزءاً من الأنصبة المقررة للسنة المقبلة لكل من الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام. وليس ذلك بالأمر السهل بالنظر إلى مدى الاحتياجات الإنمائية للبلد والزيادة بنسبة 13 في المائة في معدل نصابه المقرر للفترة 2019-2021 في إطار جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية. وترى حكومة بلده أن الحل المستدام لأزمة السيولة لن يظهر إلا عندما تبدأ الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة بالكامل وفي أوانها.

30 - السيدة سينويراتني (سري لانكا): قالت إنه يجب على الأمانة العامة أن تستكشف السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة أزمة السيولة بما يتجاوز تدابير التقشف المفروضة. ويجب عليها، على وجه الخصوص، أن تكفل سداد الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء. ومما يؤسف له أن المستوى الحالي للاشتراكات غير المسددة هو أعلى مما كان عليه في الوقت نفسه من عام 2018. ويجب وقف ذلك الاتجاه دون إبطاء. وسيكفل السداد في الوقت المناسب إمكانية التنبؤ في تنفيذ ولايات المنظمة. وقد سددت سري لانكا، من جانبها، أنصبتها المقررة حتى الآن على الرغم من العديد من الأولويات المحلية.

31 - وأردفت قائلة إنه ومع انتقال الأمم المتحدة من ميزانية لفترة سنتين إلى ميزانية سنوية، من المهم بنفس القدر أن تستخدم الأمانة العامة الموارد التي تتلقاها من الدول الأعضاء بطريقة أكثر فعالية وحياداً وشفافية. وعلى الرغم من أن الانتقال يتيح فرصاً جديدة للمنظمة لتحسين عمليات الميزنة فيها، يجب ألا يستغنى عن الإجراءات المعمول بها والتي أثبتت جدواها التي يسرت إجراء حوار سليم بشأن الميزانية في الماضي. ويجب ألا يستهدف الترشيح الميزانية فحسب، بل أن يستهدف أيضاً الاحتياجات من الموظفين في جميع الفئات. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار في تلك العملية تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء. وتشمل المجالات التي يتعين النظر فيها معالجة عدم الامتثال للإجراءات السليمة والأطر القانونية، وضمان تطبيق القواعد الأساسية المقبولة للرد على المراسلات في الوقت المناسب، بحيث يمكن معالجة المسائل التي تثيرها بكفاءة.

ولقد ظلت الولايات المتحدة تسدد مدفوعاتها في إطار الميزانية العادية بعد 1 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام على مدى السنوات الـ 35 الماضية. وينبغي ألا يكون أولئك الذين يرغبون في تشويه الحقائق سببا في تضليل الدول الأعضاء.

38 - وقالت إن وفد بلدها أحاط علما بالتدابير التي اتخذها الأمين العام لخفض مستويات الإنفاق. وينبغي أن تشكل بعض هذه التدابير، إلى جانب الإدارة الاستراتيجية للموارد، جزءا من ممارسة العمل العادية في المنظمة. ولا يمكن أن تواصل الأمم المتحدة تصريف أعمالها كالمعتاد دون النظر إلى رزمة الميزانية والقيود المفروضة عليها. وأشارت إلى ما ذكره الأمين العام نفسه من أن الحالة فيما يتعلق بالميزانية العادية لها جذور متعددة، كما أن تأخر الدول الأعضاء في السداد ليس السبب الوحيد وراء الصعوبات المالية الراهنة.

39 - وأشارت في هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة أيدت بشدة العديد من المقترحات التي قدمها الأمين العام لمساعدته على التصدي للتحديات التي تواجه إدارة الميزانية وإعطائه السلطة والمرونة اللتين يحتاجهما لإدارة الموارد بفعالية. وهي تعرب عن سرورها لاتخاذ الجمعية العامة في وقت سابق من هذا العام خطوات إيجابية محددة لتحسين الإدارة المالية، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. فقد أتاح ذلك إجراء تقييمات تغطي السنة بالكامل وتخفيض المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وختمت كلامها قائلة إن الولايات المتحدة ستواصل البحث عن سبل لدعم الأمين العام في أداء مهامه بوصفه الرئيس التنفيذي للمنظمة.

40 - السيد القادري (المغرب): قال إن الأمم المتحدة استنفدت احتياطاتها نتيجة للعجز النقدي في الميزانية العادية، ولا تزال حالتها المالية محفوفة بالمخاطر. وأشار إلى أن هذا يؤثر سلبا على تنفيذ الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء وعلى تنفيذ الإصلاحات الجريئة التي اقترحها الأمين العام. وأضاف أن التدابير العديدة التي اتخذها الأمين العام لمعالجة الحالة الراهنة تظهر تصميمه على بناء منظمة تتسم بالكفاءة والفعالية وتكون قادرة على مواجهة التحديات الراهنة. وقال إن المغرب يؤيد تأييدا تاما جهود الأمين العام الرامية إلى معالجة مشاكل السيولة والمسائل الهيكلية التي تعوق عمل المنظمة. ويجب على الدول الأعضاء، من جانبها، أن تتخذ التدابير اللازمة للحفاظ على نظام متعدد الأطراف يعمل على نحو سليم. وأضاف أن المغرب كان من أوائل البلدان التي سددت اشتراكاتها في الميزانية العادية بالكامل، وأفاد أن بلده دفع جزءا كبيرا من أنصبتها المقررة لحفظ

لجميع الدول الأعضاء أن تحذو حذوها، ولا سيما الدول التي تتمتع بالقدرة على الدفع. ويجب على الأمانة العامة، من جانبها، تعزيز الأداء العام للميزانية، وتعزيز الانضباط المالي، وتحقيق وفورات مع زيادة الكفاءة. وتلك متطلبات أساسية لإدارة الميزانية. وذكر أن وفد بلده قد أحاط علما بتدابير النقشف التي اتخذها الأمين العام. واحتتم بالقول إن وفد بلده يرغب في التأكيد على أنه يتعين على الأمانة العامة، في ظل أزمة السيولة في الميزانية العادية، أن تتخذ تدابير فعالة لكفالة تنفيذ الولايات.

36 - السيد أحمد تاج الدين (ماليزيا): قال إنه في الوقت الذي تعاني فيه الأمم المتحدة من أسوأ أزمة سيولة في السنوات الأخيرة، أجبر استمرار حالة عدم اليقين المالي الأمانة العامة على إدارة النفقات على أساس السيولة وليس على أساس تنفيذ البرامج، وعلى زيادة التركيز على المدخلات أكثر من النتائج. وأشار إلى أن وفد بلده يعرب عن خيبة أمله لأن عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة أقل مما كان عليه في الوقت نفسه من عام 2018. ومرة أخرى، اضطرت الأمانة العامة إلى تغطية العجز بالافتراض من حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة. ومن غير المقبول أن تجد الأمم المتحدة نفسها في حالة مالية غير مستقرة بسبب عدم دفع الأنصبة المقررة من جانب مساهمين رئيسيين. وينبغي لتلك الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية وأن تسدد أنصبتها المقررة بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط. ومن الأهمية بمكان في الوقت نفسه استخدام الأموال الواردة بأكثر الطرق كفاءة وفعالية ومساءلة. ويلزم التقيد بضوابط الميزانية على نحو أكثر صرامة بالنظر إلى الحالة المالية المتردية للمنظمة.

37 - السيدة نورمان - شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة ستسدد الجزء الأكبر من أنصبتها المقررة الحالية لكل من الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، قبل نهاية عام 2019. وأوضحت أنها سددت مؤخرا مبلغ 180 مليون دولار للميزانية العادية ويتوقع أن تسدد دفعة إضافية قدرها 96 مليون دولار في غضون أسابيع، فضلا عن مساهمات أخرى ستسدها في تشرين الثاني/نوفمبر. وأفادت أنها سددت أكثر من 600 مليون دولار لميزانية حفظ السلام منذ بداية العام. وأوضحت أن الولايات المتحدة ما زالت بوجه عام أكبر مساهم في الأمم المتحدة، إذ تساهم بمبلغ قدره 10 بلايين دولار في صورة اشتراكات مقررة وتبرعات على نطاق المنظومة. والمبالغ المستحقة في إطار الميزانية العادية، وإلى حد ما ميزانية حفظ السلام، هي نتيجة للفرق بين السنوات المالية للأمم المتحدة والولايات المتحدة.

43 - السيد شوماكوف (الاتحاد الروسي): قال إن المتأخرات الكبيرة المستحقة على الدول الأعضاء في إطار الميزانية العادية تبعث على القلق. وأوضح أن العجز النقدي في الميزانية العادية يعزى في المقام الأول إلى عدم سداد بعض الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها. وقال إن ذلك يؤثر سلبا على عمليات المنظمة والنتائج المتوقعة من عملها. وأضاف أن الأمانة العامة قررت تحقيق وفورات على حساب الوفود الممثلة للدول الأعضاء التي سددت مدفوعاتها في الوقت المحدد بدلا من أن تتخذ تدابير صارمة ضد المدينين. ورأى أن هذا لا يتعارض مع الفهم السليم فحسب بل يتتافى أيضا مع المادتين 17 و 19 من ميثاق الأمم المتحدة والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

44 - واسترسل قائلا إن الأمانة العامة يتعين عليها أن تلتزم الأموال بمزيد من الفعالية. كما أن الوقت قد حان للبدء في اتخاذ تدابير تستهدف الجهات المدينة. ومن المعروف جيدا أن الأمانة العامة عليها مستحقات متأخرة لبائعين. وتساءل لماذا لا تعطي الأولوية لسداد المبالغ المستحقة للبائعين من مدفوعات الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها المقررة في الوقت المحدد؟ فما من سبب يدعو إلى معاناة هؤلاء البائعين. ويمكن اتباع نهج مماثل إزاء إدارة الموارد البشرية. فبدلا من تعليق تعيين جميع الموظفين الجدد، وهو تدبير تطرق إليه الأمين العام ولكن لم تدع إليه الجمعية العامة، يمكن أن تقتصر الأمانة العامة على تعليق تعيين الموظفين من الدول الأعضاء التي لم تسدد اشتراكاتها. وسيكون لذلك أثر يبعث على اليقظة، لا سيما فيما يتعلق بشغل وظائف الإدارة العليا.

45 - وأردف قائلا إن الأمانة العامة تتحمل أيضا نصيبها من المسؤولية عن الحالة الراهنة. فالدول الأعضاء أنفقت نحو بليون دولار على مدى السنوات العشر الماضية على النظام المركزي لتخطيط الموارد، ونظام أوموجا، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولم تتحقق النتائج المتوقعة بعد، والتي من بينها تحقيق وفورات بمئات الملايين من الدولارات، وما زالت الجمعية العامة تنتظر تزويدها بخطة تحقيق الفوائد والوفورات التي ما فتئت تطلبها منذ عدة سنوات.

46 - ومضى يقول إن الصعوبات التي يواجهها جميع الوفود في المقر نتيجة لتدابير النقشف الحالية يمكن أن تؤدي إلى تأخر السداد حتى من جانب الدول الأعضاء التي تسدد اشتراكاتها في الوقت المحدد. وعلق بقوله إن الأسباب التي دفعت الأمانة العامة إلى التصرف على هذا النحو ليست واضحة، لا سيما بالنظر إلى أنها

السلام، فضلا عن جميع أنصبتة المقررة للمحكمتين الدوليتين. وقال إن بلده يدعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها بالكامل لضمان الاستقرار المالي للمنظمة وتمكينها من تنفيذ الولايات التي أسندتها إليها هذه الدول. وختم كلامه قائلا إن الميزانية البرنامجية لعام 2020 ينبغي أن تتضمن الموارد اللازمة لعمل مختلف برامج المنظمة.

41 - السيدة الريش (الكويت): قالت إن حكومة بلدها تثمن الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة وتتفق مع أولئك الذين أعربوا عن رأي يفيد أن الصحة المالية للمنظمة تتوقف على سداد الدول الأعضاء اشتراكاتها بالكامل وفي مواعيدها المقررة. وأضافت أن من غير المقبول مطالبة المنظمة بالقيام بكافة ولاياتها بفعالية بينما يفشل المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته المالية تجاهها. وقالت إن الكويت سددت دائما اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوها. وأضافت أن وفد بلدها على استعداد لإعادة النظر في مقترحات الأمين العام لمواجهة أزمة السيولة، ويدعو الأمانة العامة إلى إيجاد حلول تمويلية بما لا يتتافى مع المادة 17 من الميثاق لتجنب الوقوع في الأزمة الجارية في المستقبل.

42 - السيد ياماغوشي (اليابان): قال إن أبسط وأفضل حل لمشاكل السيولة الراهنة هو أن تسدد جميع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب، على نحو ما فعلت اليابان وستظل تفعل. وفي الوقت نفسه، يجب أن يُقيدَ المستوى العام للميزانية تقييدا مناسباً وفعالاً، بما في ذلك المبالغ المضافة، ويجب على الدول الأعضاء أن تظل على علم بأن الموارد ليست بلا حدود. وأضاف أنه يتعين استعراض الولايات المزدوجة وترتيب الولايات المتبقية حسب الأولوية وتنفيذها بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة في حدود الموارد المحدودة للمنظمة لضمان سلامة الحالة المالية للأمم المتحدة. وقد أدى تحسن السيولة في ميزانية حفظ السلام عقب قرار الجمعية العامة السماح بالاقتراض الداخلي عن طريق السحب من حسابات البعثات العاملة وإصدار رسائل سنوية للإشعار بالأنصبة المقررة إلى تيسير سداد المدفوعات الفورية المستحقة عن القوات ووحدات الشرطة المشكلة. وأكد على أهمية الانضباط المالي في صياغة الميزانيات والتداول بشأنها، وأوضح أن الهدف من ذلك هو تخصيص ما يكفي من الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات. وشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

العادية، تبعث على القلق. وختمت كلامها قائلة إن النزوح عضو مؤسس في الأمم المتحدة، وتحث جميع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لدفع اشتراكاتها غير المسددة.

50 - السيد تافولي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المتأخرات المستحقة على بلده تقترب لأول مرة منذ إنشاء الأمم المتحدة من العتبة التي من شأن تجاوزها أن يعرض حقه في التصويت في الجمعية العامة للخطر. وأضاف أن عدم سداد اشتراكات بلده في الأمم المتحدة يرجع لأسباب خارجة عن إرادته. فشعب إيران خاضع لتدابير قسرية انفرادية غير قانونية في إطار ما يسمى بسياسة الضغط القسوى التي تفرضها الولايات المتحدة. بل وتؤدي هذه التدابير غير القانونية إلى تقييد إمكانية وصول المصرف المركزي إلى الموارد المالية للبلد في الخارج. وأضاف أن ذلك يستوجب تلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر من 83 مليون مواطن وما يزيد عن مليون لاجئ من خلال موارد محدودة. كما أنه لا توجد قناة موثوقة ورسمية لنقل الاشتراكات المقررة على إيران إلى ميزانية الأمم المتحدة. وقال إن وفد بلده لهذا السبب يطلب إلى اللجنة أن تنتظر، عندما يحين الوقت، في الأسباب الجذرية للحالة وأن تتخذ القرار المناسب.

51 - وتابع قائلاً إن الولايات المتحدة قررت أخيراً أن تدفع ربع حصتها السنوية من المساهمة في الميزانية العادية لإبقاء الأمانة العامة على قيد الحياة لبضعة أيام أخرى بعد أن زجت بها في أزمة مالية، فهي وإن كانت أكبر جهة مساهمة في ميزانية الأمم المتحدة، تتلقى أكبر خصم على اشتراكاتها المقررة. وأضاف أن الولايات المتحدة كعادتها يمكن أن تطيل أمد الأزمة الحالية لأكثر من عقد دون سداد أي مبلغ في الميزانية العادية. وأضاف أن الحالة المالية بلغت من السوء مبلغاً أثر حتى على مرتبات الموظفين. وأضاف أن الأمانة العامة أضحت فيما يبدو رهينة للأهداف السياسية للولايات المتحدة. فقد شهد المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة أمثلة عديدة على سلوك ذلك البلد غير القانوني وغير المقبول، مما أدى إلى تقويض الاتفاقات والهيئات الدولية. فالخطر الذي تواجهه الأمم المتحدة الآن يمكن التنبؤ به ويمكن منعه ويتطلب استجابة سريعة ومناسبة.

52 - السيدة بولارد (وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال): قالت إنها مطمئنة إلى أن الدول الأعضاء تشاطر الأمين العام قلقه البالغ إزاء الحالة المالية الراهنة في الأمم المتحدة. وأوضحت أن الأمانة العامة، من جانبها، تفهم أن موارد الدول الأعضاء ليست غير محدودة وأن هناك حاجة إلى الانضباط في

طبقت النظام المالي والقواعد المالية بصورة مرنة في الماضي، واقتضت من حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية عندما دعت الحاجة إلى ذلك. وتساءل لماذا اختارت الآن، بدلا من ذلك، معاقبة جميع الدول الأعضاء دون تمييز؟ وضرب مثالا ذكر فيه أن وفد بلده قدم طلبا بإقامة معرض للتصوير الفوتوغرافي في المقر وأخطر ردا على طلبه بأنه لن يتم من الآن فصاعدا استضافة معارض تنظمها البعثات الدائمة في المبنى بسبب الحالة المالية. وتساءل عن الفوريات التي يمكن تحقيقها من خلال هذا التدبير وعن سبب اتخاذه رغم أن الأمين العام لم يصدر أي تعليمات في هذا الصدد، بحسب ما أفاد به. وقال إن وفد بلده يود توضيحاً بشأن هذه المسألة.

47 - وأعقب ذلك بقوله إن وفد بلده على استعداد، في ضوء الحالة السائدة، لأن يناقش داخل اللجنة استحداث عتبة جديدة لفرض تدابير تقييدية على الدول الأعضاء المتأخرة في دفع اشتراكاتها المقررة. ففي الوقت الراهن، لا يمكن أن تفقد دولة عضو حقه في التصويت في الجمعية العامة بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة إلا إذا كان المتأخر عليها مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها. وقال إن وفد بلده يقترح تقليص مشاركة الدولة العضو في أنشطة المنظمة، ولا سيما مشاركتها في أنشطة المشتريات وإدارة الموارد البشرية، عندما يصل المتأخر عليها إلى نصف تلك القيمة، دون أن يفقدها ذلك حقه في التصويت.

48 - وختم كلامه قائلاً إن الأمانة العامة ينبغي لها أن تقدم، كتابياً، توزيعاً حسب الشهور للفوريات التي تتوقع تحقيقها من خلال كل تدبير يُفرض من تدابير التقشف. وقال إن هذه المبالغ لا يمكن أن تقارن بالتأخرات المستحقة على الدول الأعضاء أو بأثر التدابير المتخذة على العمل اليومي للمنظمة.

49 - السيدة يول (النرويج): قالت إن النزوح تشجع باستمرار تعددية الأطراف، التي تمثلها الأمم المتحدة خير تمثيل. والدول الأعضاء تحتاج إلى أمم متحدة قوية وفعالة وكفؤة من أجل مواجهة التحديات الراهنة. وأضافت أنه يجب على المنظمة أن تدير مواردها المالية على نحو سليم، وأن تكون في الوقت نفسه أيضاً مجهزة لتنفيذ ولاياتها. ورأت أن سداد الدول الأعضاء لما عليها من مستحقات بالكامل وفي الوقت المناسب أمر أساسي للسلامة المالية للأمم المتحدة، التي تعتمد على استقرار التمويل وقابليته للتنبؤ من أجل تنفيذ برامجها في ظل أوضاع متزايدة التعقيد في الميدان. ولذلك فإن مشاكل السيولة الحادة التي تواجهها المنظمة، ولا سيما فيما يتعلق بالميزانية

التدابير المتخذة لسد الفجوة التي خلفها عدم سداد المبالغ المستحقة على الدول الأعضاء في مالية المنظمة. وأضافت أن هذه التدابير تُحدد بالنظر في حجم النقدية المتاحة والمدفوعات المتوقعة استناداً إلى المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء وأنماط الدفع السابقة. وقالت إن الأمانة العامة تبذل قصارى جهدها للحفاظ على النقدية في حدود القدر المحدود من المرونة الممنوح لها. وأعربت عن الأمل في إنهاء الحالة الصعبة الراهنة في أسرع وقت ممكن. وقالت إن ذلك سيتوقف على الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء.

56 - السيد رماناثان (المراقب المالي): قال إن النفقات التي تتكبدها المنظمة لا تسفر جميعها عن تدفقات نقدية صادرة بنفس السرعة، فقد يتم سداد الدفعات ذات الصلة في غضون ساعات أو أشهر. ولذلك، فإن التنبؤ بالتدفقات النقدية الصادرة لا يقل صعوبة عن التنبؤ بالتدفقات الواردة في صورة مساهمات. واستدرك قائلاً إن النظام المالي والقواعد المالية لا يسمح للأمم المتحدة بالاقتراض، وبالتالي إذا كانت النقدية غير متاحة في الحساب الصحيح عند سداد المدفوعات، يترتب على ذلك عدم سداد هذه المدفوعات. وخلص من ذلك إلى ضرورة قيام الأمانة العامة بإدارة النقدية تحسباً للتدفقات النقدية الصادرة.

57 - السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يدرك أن الأمانة العامة تسعى إلى إيجاد مخرج من موقف صعب غير مسبوق. غير أن التدابير التي تتخذها لتحقيق هذه الغاية يجب أن تُوضَع بعناية في الميزان مع الوفورات التي يُتوقع أن تحققها. وبدلاً من أن تكثفي الأمانة العامة بإبلاغ البعثات الدائمة بأنه لن يكون بإمكانها بعد الآن أن تُعلِّق معروضاتها في مبنى المقر، ينبغي لها أن توضح الظروف التي سيتسنى لهذه البعثات في ظلها أن تفعل ذلك. وعلى سبيل المثال، فالبعثة الدائمة للاتحاد الروسي مستعدة أن ترتب لتعليق الصور الفوتوغرافية التي ترغب في عرضها خلال ساعات العمل العادية. وختم كلامه قائلاً إنه يأسف لأنه اضطر أن يثير مثل هذه المسألة التي تبدو تافهة، ولكنه يرى أنها توضح نقطة أعم.

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (تابع)

البعثات السياسية الخاصة (تابع)

الميزانية. والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 تنص في حقيقة الأمر على تحقيق نمو إسمي صفرى بوجه عام.

53 - وأعربت عن رغبتها في أن تؤكد من جديد أن المنظمة تواجه أزمة سيولة، لا أزمة في الميزانية، مما يضطر الأمانة العامة إلى العمل على أساس النقدية المتاحة، لا على أساس مستوى الموارد المعتمد. وأشارت إلى أن تكاليف الوظائف تمثل 75 في المائة من الميزانية العادية وأن الأمين العام ملتزم بدفع المرتبات، فضلاً عن الوفاء بالالتزامات تجاه البائعين الدائمين، لذا يجب على الأمانة العامة أن تسعى إلى الاحتفاظ بالنقدية في مجالات أخرى. فالمسألة لا تتعلق بإعطاء الأولوية لبرامج معينة على حساب برامج أخرى، بل بكفالة إمكانية دفع أجور الموظفين واستمرار عمليات المنظمة مع تقليل التكاليف المتكبدة في سبيل ذلك إلى أدنى حد. وأضافت أن تنفيذ الولايات يتأثر في ظل هذه الظروف لا محالة وأن الأمانة العامة تبذل قصارى جهدها للحفاظ على الالتزام بالميزنة القائمة على النتائج. وأشارت إلى أن أي نقص في الإنفاق في نهاية السنة ينبغي ألا يقود إلى الاستنتاج بأن هذه الموارد لم تكن هناك حاجة إليها؛ وأردفت قائلة إن الدول الأعضاء توافق على البرامج ويتوقع من الأمانة العامة أن تنفذها. وأعربت عن ثقتها في أن أعضاء اللجنة سيضعون ذلك في الاعتبار خلال مداوالاتهم بشأن مستوى الميزانية لعام 2020.

54 - ومضت تقول إن الأمين العام لم يصدر تعليمات بشأن كل تدبير استحدث لمعالجة أزمة السيولة. واستدركت قائلة إنه درس الحالة النقدية العامة وطلب إلى موظفي الأمانة العامة أن يقرروا التدابير المناسبة لتقليل التكاليف إلى أدنى حد. وكان أحد التدابير التي تقررت هو تخفيض ساعات العمل في مبنى المقر. وأوضحت أن إقامة المعارض من شأنه أن يتطلب إتاحة إمكانية الدخول إلى مباني المقر خارج ساعات العمل الجديدة، الأمر الذي سيجتنب عليه تكاليف عمل إضافي. وهذه التدابير لم تؤخذ باستخفاف أو على عجل. والواقع أن الأمين العام ما فتئ يسلط الضوء على الحالة المالية المتدهورة منذ أكثر من عام. وقد وصل الوضع إلى نقطة لا يمكن أن يستمر فيها تسيير الأعمال على النحو الذي كان عليه من قبل. وأضافت أن الحالة بطبيعة الحال ستبقى قيد الاستعراض وسيتم تخفيف التدابير حيثما أمكن ذلك. ومن شأن تسريع وتيرة ورود الاشتراكات من الدول الأعضاء أن يبسر تحقيق ذلك.

55 - وقالت إنها ستسعى إلى تقديم المعلومات التي طلبها ممثل الاتحاد الروسي كتابياً. واستدركت قائلة إنه من الصعب حساب تكلفة

التكاليف من فريق الأمم المتحدة القطري مقابل ما قُدِّم له من خدمات الصيانة وخدمات الأمن والمنافع العامة وخدمات التخلص من النفايات؛ وانخفاض الاحتياجات من رسوم الأجهزة المرسلّة المجبّية وخدمات الإنترنت بناء على الترتيبات التعاقدية الحالية.

62 - وتابع قائلاً إن البعثات السياسية الخاصة في إطار المجموعة الثالثة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق طُلب منها أن توائم نفقاتها مع توقعات السيولة، في ضوء أزمة السيولة التي تواجه الأمم المتحدة. ولتفادي حدوث أزمة أشد خطورة، صدرت تعليمات إلى المديرين بتعديل نفقاتهم المتعلقة بالتعيين في الوظائف وغير المتعلقة بالوظائف.

63 - السيد ترزي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2020 في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة (A/74/7/Add.4)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن توافق الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام بشأن احتياجات البعثات السياسية الخاصة المدرجة في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة في عام 2020 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات التوظيف المقدمة من الأمين العام.

64 - وأضاف قائلاً إن عدة بعثات لديها وظائف شاغرة منذ ما يزيد عن عامين. وينبغي أن تُستعرض بانتظام الحاجة إلى الاحتفاظ بالوظائف التي تظل شاغرة لفترة طويلة؛ فإذا رُعب في الاحتفاظ بها، ينبغي تقديم تبرير. وتتوقع اللجنة أن ينتهي على وجه السرعة استقدام موظفين لشغل الوظائف الشاغرة، وتشجع البعثات على بذل المزيد من الجهود لشغل هذه الوظائف. وإضافة إلى ذلك، تتوقع اللجنة الاستشارية الانتهاء دون مزيد من التأخير من استقدام موظفين لشغل الوظائف التي يشغلها حالياً موظفون يتلقون بدل الوظيفة الخاص منذ فترات طويلة.

65 - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وإعادة ترتيب أولويات مهامه في إطار العملية الانتقالية التي ستقضي إلى إغلاق المكتب بنهاية عام 2020، قال إن اللجنة الاستشارية تحيط علماً بالوظائف المقترحة تخفيض رتبته، وترى أن الخبرة المكتسبة أثناء تصفية البعثات الأخيرة لحفظ السلام تتيح فرصة لإرساء ممارسات فضلى وإضفاء الطابع المؤسسي على الدروس المستفادة، ومنها الدروس المتعلقة بالنوظيف.

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية والبعثات الأخرى (A/74/6 (Sect. 3)/Add.4 و A/74/7/Add.4)

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (A/74/6 (Sect.3)/Add.6/Corr.1 و A/74/6 (Sect.3)/Add.6 و (A/74/7/Add.6)

58 - السيد راماناثان (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن البعثات السياسية الخاصة في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية والبعثات الأخرى (A/74/6 (Sect.3)/Add.4)، فقال إن الموارد المقترحة لعام 2020 للبعثات السياسية الخاصة التسع في إطار المجموعة الثالثة تبلغ 291,2 مليون دولار، أي بانخفاض قدره 5,6 ملايين دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام 2019.

59 - وأضاف قائلاً إن النقصان يعزى أساساً إلى حدوث انخفاض قدره 3,9 ملايين دولار في احتياجات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بسبب نقل الموظفين المقترح إلى طرابلس؛ وانخفاض قدره 3,9 ملايين دولار في احتياجات بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بسبب الإغلاق المتوقع تنفيذه لأربعة مواقع ميدانية نائية؛ وانخفاض قدره 0,9 مليون دولار في احتياجات مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بسبب إعادة تشكيل المكتب. ويقابل هذا النقصان الكلي جزئياً زيادة قدرها 3,2 ملايين دولار في احتياجات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بسبب نشر أفراد إضافيين في وحدة الحراسة وإنشاء الوظائف العديدة المقترحة التي تتعلق بتنفيذ الولاية الانتخابية للبعثة.

60 - وأردف قائلاً إن المقترحات المتعلقة بميزانية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ستُقدّم بشكل منفصل في تاريخ لاحق.

61 - وعرض تقرير الأمين العام عن الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2020 لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (A/74/6 (Sect.3)/Add.6 و A/74/6 (Sect.3)/Add.6/Corr.1)، فقال إن الاحتياجات تبلغ 100,5 مليون دولار، أي بانخفاض قدره 5,3 ملايين دولار مقارنةً بالموارد المعتمدة لعام 2019. ويعزى النقصان أساساً إلى الانتهاء في عام 2019 من اقتناء معظم معدات السلامة والأمن ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واسترداد

66 - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، قال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ النفقات وترتيبات العمل غير المتوقعة بسبب الحالة الأمنية في ليبيا والجهود التي تبذلها البعثة لضمان أمن الموظفين. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة معلومات مستكملة عن الحالة الأمنية وآثارها على النفقات، بما في ذلك آثارها المتعلقة بنشر الموظفين وترتيبات العمل.

67 - وفيما يتعلق بالسفر في مهام رسمية، قال إن اللجنة الاستشارية تأسف لاستمرار عدم الامتثال لسياسة الشراء المسبق. ولا بد من تكثيف الجهود، ولا سيما في المجالات التي يمكن فيها التخطيط للسفر بصورة أفضل. وانتقل إلى تقاسم التكاليف، فقال إن اللجنة الاستشارية تأمل أن تؤدي ترتيبات تقاسم التكاليف القائمة إلى تعظيم كفاءة استخدام الموارد وشفافية التكاليف.

68 - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الاحتياجات المقترحة من الموارد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لعام 2020 (A/74/7/Add.6)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي، بالنظر إلى النمط السابق لنقص الإنفاق، بإجراء تخفيض في مجال التكاليف التشغيلية، ولا سيما فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية، والمرافق والبنى التحتية، والنقل البري، والعمليات الجوية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى. وقال إن اللجنة الاستشارية تأمل أن يقدم الأمين العام معلومات مستكملة عن نفقات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لعام 2019 إلى الجمعية العامة عند نظرها في التقرير الحالي.

69 - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية تعرب عن أسفها لأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لا تقترح أي تعديلات على ملاك موظفيها نتيجة لاستعراض مهام دعم ركيزة التنمية، وتود أن ترى مزيدا من الوضوح فيما يتعلق بمستويات الملاك الوظيفي اللازم لكفالة التنفيذ الكامل لإصلاحات نظام المنسقين المقيمين والأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة 279/72. وترد تعليقات اللجنة وتوصياتها فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين في تقريرها الرئيسي عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/74/7/Add.1).

70 - السيد مملاني (بوتسوانا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن البعثات السياسية الخاصة تؤدي دورا حيويا في تعزيز السلام والأمن الدوليين بفضل نظم الإنذار المبكر، والوساطة، والدبلوماسية الوقائية، والدعم الانتخابي، والمساعدية الحميدة، وجهود بناء السلام. وذكر أن بعثات كثيرة تعمل في بيئات تشهد نزاعات قائمة أو تعمل في حالات

71 - وأضاف قائلا إن الاحتياجات المقترحة لعام 2020 للبعثات التسع المدرجة في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة تبلغ 291 182 600 دولار، أي بنقصان قدره 5 608 000 دولار، أو 1,9 في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة لعام 2019. وتبلغ الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة 26 695 500 دولار، بزيادة قدرها 2 096 900 دولار، أو 8,5 في المائة، مقارنة بعام 2019. وإجمالا، فقد اقترح الأمين العام 1 457 وظيفة للبعثات التسع، بزيادة صافية قدرها 23 وظيفة. واقترحت تغييرات في ملاك الموظفين لخمس بعثات، وهي بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. والمجموعة ستسعى إلى فهم الأساس المنطقي لهذه التغييرات والأثر المحتمل على تنفيذ الولاية.

72 - وتابع قائلا إن المجموعة تقدر التدابير التي تتخذها البعثات لشغل الوظائف الشاغرة وتعترف بالصعوبات التي تواجهها، ولكنها ترى أن المزيد من الجهود يجب أن تُبذل لكفالة الانتهاء على وجه السرعة من استقدام موظفين لشغل هذه الوظائف. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الانتهاء دون إبطاء من استقدام موظفين لشغل الوظائف التي يشغلها حاليا موظفون يتلقون بدل الوظيفة الخاص، ولا سيما لفترات طويلة.

73 - ومضى يقول إن التعاون مع الكيانات الأخرى هو أحد العوامل التي تدخل في أنشطة البعثات التسع، بما يشمل التعاون مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين ووكالاتها وصناديقها وبرامجها والجهات الخارجية الشريكة لها. وستدرس المجموعة بشكل أكثر تفصيلا الخدمات التي يقدمها نظام المنسقين المقيمين وملاكه الوظيفي، بما في ذلك تقسيم العمل وقدرات الدعم الأساسية المقدمة في إطار نظام المنسقين المقيمين الجديد.

74 - وانتقل إلى المسائل الشاملة، فأشار إلى أن الاحتياجات الإجمالية المقترحة من الموارد لعام 2020 للبعثات السياسية الخاصة المستمرة - 37 تبلغ 643 875 000 دولار، بما يشمل تخصيص 1 427 100 دولار لتمويل حصة البعثات السياسية الخاصة في ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا للفترة المالية 2020/2019 فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. وتشتمل المسائل الشاملة التي تهم المجموعة على تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية،

كولومبيا التزاما راسخا بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي تتولى البعثة المسؤولية عن رصد جوانبه الرئيسية وهي: الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد القوات المسلحة الثورية في كولومبيا - الجيش الشعبي وتنفيذ تدابير الأمن الشخصي والجماعي وتدابير الحماية للمقاتلين السابقين؛ والبرامج الشاملة المتعلقة بتوفير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات على الصعيدين المحلي والإقليمي.

80 - وأردف قائلاً إن تقدماً كبيراً تحقق في تنفيذ الاتفاق النهائي ومع ذلك لا تزال هناك تحديات يتعين مواجهتها. ولا بد أن يقدم المجتمع الدولي دعماً سياسياً ومالياً مستمراً من أجل ترسيخ دعائم السلام وسيادة القانون في كولومبيا على المدى الطويل. والتنفيذ الفعال لولاية البعثة يتوقف إلى حد بعيد على تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية. وقال في الختام إن وفد بلده يثق أن اللجنة ستدعم البعثة بشكل كامل، بهدف تمكينها من مواصلة بناء السلام في كولومبيا.

81 - السيد بيرموديس ألباريس (أوروغواي): تكلم أيضاً باسم الأرجنتين وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهايتي، فقال إن البعثات السياسية الخاصة تؤدي دوراً حاسماً في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين، وتقديم الدعم لعمليات السلام، وفي المساعدة على إنشاء آليات لتحقيق العدالة وبناء السلام على أرض الواقع. ولذلك ينبغي تزويد هذه البعثات بموارد كافية يمكن التنبؤ بها.

82 - وأضاف قائلاً إن الوفود الثلاثة عشر ترحب بقرار مجلس الأمن 2476 (2019)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لفترة أولية مدتها 12 شهراً، اعتباراً من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وقبلها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لا تزال تحديات كبيرة ماثلة تقتضي وجود بعثة سياسية قوية، مزودة بالتمويل الكافي، من أجل مساعدة سلطات هايتي على إحلال الاستقرار والأمن وبناء مؤسسات قوية وتحقيق التنمية المستدامة. وكي تؤدي المنظمة دوراً فعالاً في هايتي، يجب عليها أن تأخذ في الحسبان العوامل المتعددة الأبعاد التي تؤثر على تنمية البلد، بما فيها تغيير المناخ والحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ولئن كان إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

والمناهجية المتبعة في حساب مرتبات البعثات السياسية الخاصة، وتخصيص المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمليات الجوية، والخدمات الأمنية، والسفر، والدعم المساند للبعثات السياسية الخاصة في المقر. وختم كلامه قائلاً إن المجموعة تعترم دراسة هذه المسائل عن كثب، بغية تحقيق نتائج تعبر عن مصالح المنظمة.

75 - السيد الدباغ (العراق): قال إن البعثات السياسية الخاصة تضطلع بدور أساسي في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. ويعرب وفد بلده عن امتنانه للدول الأعضاء المساهمة في تمويل هذه البعثات بشكل عام، وفي تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بشكل خاص. وستواصل حكومة بلده تقديم الدعم للبعثة في الاضطلاع بما يكفل قيامها بتأدية مهامها ضمن الولاية المسندة إليها.

76 - واستطرد قائلاً إن البعثة يجب أن تحصل على التمويل المالي اللازم وأن تدير مواردها البشرية بالشكل الملائم كي يتسنى لها أن تؤدي مهامها بفعالية. ولا تؤيد حكومة بلده إجراء أي تخفيضات في الموارد المالية للبعثة أو إلغاء الوظائف الوطنية فيها. وختم كلامه قائلاً إن الميزانية المقترحة للبعثة لعام 2020 يمكن حقا أن تقوض قدرة البعثة على الاضطلاع بمسؤولياتها.

77 - السيد بن حميدة (ليبيا): قال إن وفد بلده يقدر عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وجهودها المتواصلة لتيسير سبل إنهاء الأزمات السياسية والأمنية في ليبيا وتوحيد مؤسسات الدولة. ولهذا الغرض، من المهم أن تتواصل البعثة مع الجهات الوطنية في ليبيا وتتواصل التعاون معها، وأن تراعي أولويات حكومة الوفاق الوطني في ليبيا ومدى اتساق أنشطة البعثة مع هذه الأولويات.

78 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يرحب بوضع آلية لفض النزاع الدائر في طرابلس وحمل القوات المعتدية على الانسحاب من المدينة. وينبغي أن تُشجّع البعثة على توظيف مواطنين ليبيين لشغل الوظائف الإدارية والفنية فيها. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى زيادة التمويل المخصص للبعثة بما يمكنها من الاضطلاع بأنشطتها على كافة المستويات. وختم كلامه قائلاً إن الحكومة، من جانبها، ستبذل قصارى جهدها لتيسير عمل البعثة.

79 - السيد روجيليس (كولومبيا): قال إن وفد بلده ممتن للدول الأعضاء لالتزامها بدعم عملية السلام في بلده، على النحو الذي تجلّى في اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2487 (2019)، الذي مدد من خلاله ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وتلتزم حكومة

يشكل خطوة تاريخية هامة في عملية طويلة الأجل، فإن نجاح المكتب يتوقف على تضامن المجتمع الدولي واتخاذ اللجنة قرارات سليمة.

83 - واستطرد قائلاً إن الوفود الثلاثة عشر ترحب بقرار مجلس الأمن 2487 (2019)، الذي جدد المجلس من خلاله ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لمدة سنة أخرى. وتدعم هذه الوفود شعب كولومبيا وحكومتها في الاضطلاع بالجهود التي ترمي إلى تحقيق السلام، والتي تتطلب التزاماً من جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ الاتفاق النهائي، الذي يعد نموذجاً لمفاوضات السلام على نطاق العالم، له أهمية بالغة في بناء سلام مستدام. ومن الأمور التي لا غنى عنها كذلك أن يقدم المجتمع الدولي للبعثة دعماً متواصلًا، بما في ذلك في صورة تمويل كاف. وتضطلع البعثات السياسية الخاصة بدور رئيسي في تحقيق أهداف المنظمة المتعلقة بتحقيق السلام والأمن. وختم كلامه قائلاً إن الجمعية العامة ينبغي لها مع ذلك أن تناقش مسألة تمويلها.

**البند 5 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية (تابع)**

84 - **الرئيس:** قال إن السيد فيلدمان (البرازيل) استقال من منصب نائب رئيس اللجنة اعتباراً من 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، بالنظر إلى انتهاء مدة خدمته في البعثة الدائمة للبرازيل. ووفقاً للمادة 105 من النظام الداخلي للجمعية العامة، فإن اللجنة مدعوة إلى انتخاب نائب رئيس جديد من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة المتبقية. وأيدت دول المجموعة ترشيح السيد بوغيو بادوا (البرازيل). وبالنظر إلى عدم وجود مرشحين آخرين، اعتبر الرئيس أن اللجنة ترغب في الشروع في الانتخاب بالتزكية.

85 - **انتُخب السيد بوغيو بادوا (البرازيل) نائبا للرئيس بالتزكية.**

*رُفعت الجلسة الساعة 12:30.*